الملتقى الوطني: "النقد اللساني الحديث في التراث اللغوي العربي– المرجعيات والاهداف"، يومي 28 فيفري و02 مارس 2023،
جامعة مُحَمَّد لمين دباغين ، سطيف 02

اسْمُ وَلَقَبُ الْأُسْتَاذِ: د.نَسِيم بُوغَـرْزَة.
الرُّتْبَةُ الْعِلْمِيَّةُ: أُسْتَاذٌ مُحَاضِرٌ (أ).
قِسْمُ: اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.
كُلِّيَّةُ: الْآدَابِ وَالْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.
جَامِعَةُ: الْأَمِيرِ عَبْدِ الْقَادِرِ لِلْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ. قَسَنْطِينَةَ.
تَارِيخُ الْمِيلَادِ: 1988/07/30م
الْهَاتِفُ: 00123-671-15-90-63
الْبَرِيدُ الإِلِكْتُرُونِي: **bough2010@Gmail.Com**

البريد المهني:

nassim.bougherza@univ-emir.dz

مِحْوَرُ الْمُشَارَكَةِ: المحور السابع: المآخذ المسجلة على انتقادات التراث اللساني (نقد النقد)

عُنْوَانُ الْمَقَالِ: المعيارية واجتماعية الأبواب النحوية وأثره في التأويل عند تمام حسان. عرض وتحليل.

ملخص: يتناول هذا البحث عرضا لبعض الاختيارات والنقود اللسانية التي تبناها الأستاذ تمام حسان، في دراسة التراث اللغوي العربي، وسنقف عند النقود الموجهة إلى الدرس النحوي تحديدا، للكشف عن الخلفيات والمنطلقات المتبناة في كل اختيار، وما تقوض عنها من مناح في النحو العربي، كالسماع والاستصحاب والقياس معايير جمع المدونة النحوية، وتقسيمات الأبواب النحوية، ونحوها.

الكلمات المفتاحية: المعيارية، الوصفية، تام حسان، النقد، النحو العربي.

مقدمة:

ظلت المباحث اللغوية إلى حدود أربعينيات القرن الماضي حكرا على الاتجاهين التاريخي والمقارن، حتى بدت بادرة جهود علي عبد الواحد وافي والدّكتور إبراهيم أنيس وأعمالهما، ثم من خلفهما من أمثال محمود الشّعران، وتمام حسان، وعبد الرحمان أيوب، وكمال بشر، ومُحَمَّد أبو الفرج.[1] وسارت جهودهم في اتجاهات ثلاثة: أولها الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي، وثانيها التحليل البنوي للغة، وثالثها: تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية.[2]

ويعد الأستاذ تمام حسان رحمه الله واحدا من رواد تجديد البحث اللساني العربي في العصر الحديث، إذ دأب على محاولة إعادة قراءة التراث العربي قراءة حديثة تتماشى والدرس اللساني الحديث، حيث وقف على جملة من القضايا التراثية التي تبدت له فيها نظرة نقدية يحاول فيها إعادة صياغتها أو إحلالها محلها الأنسب –فيما يراه–، فاستقل بنظرة خاصة مست الكثير من الجوانب في اللغة، كانت لها مرجعيات وخلفيات سار عليها في إصدار أحكامه، من أهمها النزعة اللسانية الوصفية التي تشرّبها في أوربة. إلا أننا سنقف في هذا البحث على المسائل النحوية التي وقف عندها من وجهة نظر اجتماعية، محاولين بيان الأبواب التي اعترض فيها على الموروث النحوي. ثم نذيل كل مسألة بتعليق نستصوب فيه وهجة نظر تحليلة.

أولا: السّماع اللغوي:

تناول الأستاذ تمام حسان عدة مسائل في باب السماع، أما من **حيث الاصطلاح** فقد قدّم مرادفا للمسموع، وهو المنقول، ويسمّي **النّقل سّماعا**، ويجعل كل مصطلح صالحا للدّلالة على ما يدّل عليه قرينه، على ما بينهما من العموم والخصوص، وإن كان السّماع أشمل في الحقيقة من النّقل كونه يشمل النقل وعدم النقل.[3] وأما **من حيث المنهج** المتبع في دراسة المسموع فقد لاحظ تمام حسان أنّ

---

[1] ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000م، ص193.

[2] للتفصيل في سير التوجه اللساني في الثقافة العربية ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2010م، ص44 وما بعدها.

[3] تمام حسان: الأصول، دراسة استمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو، فقه اللّغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، 2009م، ص62.

النّحاة العرب تعاملوا مع المادة المسموعة بطريقة تجعلها لا تتماشى ومُقتضيات مناهج البحث اللّغوي الحديث، حيث إنّ أي بحث لغوي يستوجب توفر شرطين منهجيين هما:

1- أن يتناول لهجة واحدة من لغة ما، فلا يتناول اللّغة كلّها مع اختلاف لهجاتها.

2- أن يتخصص في مرحلة زمنية واحدة من مراحل اللّهجة.

إلا أن المنهج الذي سلكه النحاة مع المادة المسموعة من أجل ضبط عملهم هو قصدهم إلى ثلاثة أُسس جعلوها ضوابط للتعامل مع المسموع، وأُسس للتّشريع اللّغوي، ووُضع النّحو مُتأخرًا مقارنة مع وُجود اللّغة، لذلك كان لِزاما على النّحاة، وهو يستقون القواعد من اللّغة الموجودة سلفا، أن يتخيروا منها ما يتّفق الكل على صلاحيته مصدرا يعكس الوجه الأفصح منها، والذّي تطرد فيه هذه القواعد بحيث يُمكن الرُّجوع إليها للتّحقق منها. وأول هذه الأسس التي راعاها النّحاة العرب في تعاملهم مع المسموع من المّادة اللّغوية كان **الانتقاء الاجتماعي**، اللغة الفصيحة سماع وهو اختيار نوع من اللّغة يتعامل معها، وتكون أساسا للاستشهاد، ومن هنا **كان اختيار اللغة الأدبية على حساب اللغة المنطوقة**. أمّا الأساس الثّاني فهو **الانتقاء المكاني**، وهو اختيار قبائل دون غيرها يُحتج بلغتها، وقد وُجِد في الأخبار المنقولة ما يتناقض وهذا التحديد. أمّا الأساس الثّالث فهو **الانتقاء الزّماني**، وهو الذي سمّاه النّحاة "عصرَ الفصاحة"، أو عصرَ الاستشهاد.[4]

وقد عاب الأستاذ تمام حسان من هذا التحديد؛ إذ رأى أن اصطباغ دراسة المدونة اللغوية بما دخلها من قبيل التوسع في التعبير مرده إلى غلق باب الاستشهاد، من جهة، والحاجة إلى استمرار دراسة اللغة من جهة أخرى. فلم يقدم هذا الإجراء جديدا، بل جعل الدارسين يدورون في فلك ما وضعه القدماء من قواعد، دونما نظر إلى مادة اللغة في العصر الحاضر.[5]

التعقيب:

[4] ينظر: تمام حسان: الأصول، ص86.

[5] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000م، ص82.

1. **أما من حيث المنهج وشروط البحث العلمي** فإن الشرطين الموضوعين إنما هما اختياريان، لا اعتباريان؛ لأن الحقيقة العلمية التي لا ينبغي أن نتجاهلها أن الدراسة العلمية في تلك الفترة منوطة بالحالة الاجتماعية والفكرية السائدة، ولا يمكن أن يخرج البحث عن أقدار أهل زمانه، من جهة، ومن جهة ثانية أن الفترة التي جُمعت فيها اللغة، لم يكن قد ظهر التدقيق في البحث وفصل العلوم بعضها عن بعض، فلا يتصور والحال هذه أن يجنح لغوي جماع للغة إلى قبيلة يتتبع دقائق نظام لغتها وشوارده ونظام اللغة العام لم يستو على سوقه بعدُ.

2. أن تخصيص بحث مراحل اللّهجة في مرحلة زمنية واحدة أمر ليس بمتأت حتى في زماننا فكيف بالرعيل الأول.

3. أن وجود **مدونة مغلقة** ناتجة عن حصر المدوّنة بالتحديدات الثلاثة التي وضعها النحويون للاستشهاد فكرة جاءت بها البنوية، وهذا ما غير ممكن التّحقيق في النّحو العربي، وذلك أن المسموع اللّغوي عند العرب يبقى مفتوحا مادام يشتغل بالبحث في اللّغة، فاهتمامهم كان كبيرا بالحصول على أكبر المعطيات اللّغوية، وكذا التّثبت من صحتّها.[6]

ثانيا: القياس.

نتناول في هذا العنصر قضايا ثلاثةً تتصل بما هو محدد في العنوان، وهذه القضايا هي:

القضية الأولى: تقسيم القياس.

جعل تمام حسان القياس نوعين هما: **القياس التطبيقي الاستعمالي والقياس النّحوي**؛ فالأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا لا يكون القياس نحوا وإنّما يكون تطبيقا للنّحو، أما الثّاني فهو حمل غير

[6] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، دط، 2012م، ص 268. بل إن الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح يسجل مأخذا وحيدا على السّماع اللّغوي العربي، وهو الاتساع الكبير لأماكن الفصاحة التّي سمع فيها، أو روي عنهم. وعذرهم أن تغطية السماع لمكان واسع جدّا ولزمان طويل جدّا، يتعذّر أن تبقى اللّغة فيه على ما كانت عليه.

المنقول على المنقول إذا كان في معناه[7]. وهذا النّوع من القياس عملية معيارية، ومع ذلك، فإن المنهج الوصفي يعترف بها لا كفكرة منهجيّة، وإنّما كنشاط لغوي يلاحظه ويصفه[8].

القضية الثانية: الكلام في أقسام القياس.

ناقش تمام حسان أنواع المقيس الثاني والثالث (المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس)، فرفض الثالث؛ لأن أول أمر القياس أن يكون جاريا على الاستعمال المطرد الأول. أما النوع الثاني فإنه إذا كان مطردا في القياس فهو من الاستعمال الأول للعرب، فكيف يكون شاذا في الاستعمال؟

القضية الثالثة: الاستقراء والوصف كبديل منهجي للقياس النحوي.

إذا كان من شروط العلم عدم التناقض،[9] تباين نتائجه فإن الأستاذ تماما قد حكم بغياب هذه الصفة في القياس النحوي، وأن من أهم الأسباب التي حكم بها على «فشل القياس النحوي وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع تناقض النتائج المتوصل إليها عن طريقه».[10] ويضيف أنه: «لا ينبغي مُطلقا أن يظنّ أن النّقد هُنا لقيمة عمل النّحاة، إنّما هو للمنهج، ذلك بأنّ النّحاة قد وجدوا في عصر كانوا هم نتاجه الفكري، وما كان لهم أن يسبقوا الزّمن ولا أن يتنبؤوا بظهور المنهج الاستقرائي بعد قرون عديدة، وإنّما ننقد منهجهم هُنا؛ **لأنّه لم يعد صالحا في وقتنا هذا**، ولأنّ النحو بصورته الحاضرة هو نتيجة لهذا المنهج غير الصّالح يصبح تبعا له غير صالح».[11] بل لا يعدو القياس أن يكون حتميةً.

---

[7] تمام حسان: الأصول، ص151.

[8] حلمي خليل: العربية وعلم اللّغة البنيوي، ص185.

[9] والنحو العربي يتصف بصفتين اثنتين هما عدم التناقض والتصنيف أي الكلام على الأصناف (النماذج) دون ما يدخل فيها من أفراد (وهو ميدان فقه اللغة).

[10] اللغة بين المعيارية والوصفية، ص49-50.

[11] تمام حسان: الأصول، ص57.

وفي نقد المنهج النحوي أيضا يحكم الأستاذ على النحو الأول بأنه تعليمي لا علمي (!)؛ لأن الغاية التي نشأ من أجلها هي ضبط اللّغة، وإيجاد الأداة التي تعصم اللّاجئين من الخطأ، فرضت على هذا النّحو أن يتسّم في جُملته بسمة النّحو التعليمي لا النّحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريّا لا نحوا وصفيّا. وقد بنى تمام حسان رؤيته الجديدة على مجموعة من النّقاط الرئيسية، وهي:[12]

1- تقديم تصنيف جديد للكلم أجدى على التّحليل النحوي من تقسيم النّحاة الذي يجمع الأخلاط المتباينة تحت القسم الواحد من أقسام الكلم.

2- إبراز دور القرائن التي غمطها النّحاة حقّها من العناية بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها علامة الإعراب.

3- الكشف عن قيمة تظافر القرائن لبيان المعنى النّحوي، وتلك فكرة تعصف بما تمسك به النّحاة من فكرة العامل.

4- القول بالتّرخص وإدخاله في البناء النّظري للنّحو، حيث يخفّف من استنكار الشذّوذ في الاستعمال، ويردّ الاعتبار للقراءات القرآنية التي حكموا بشذوذها.

5- بناء نظام زمني مفصّل للصّيغ العربية، اتّضح به ما لم يُوضّحه النّحاة من ثراء النّحو العربي بالأزمنة المختلفة.

6- بيان مكان الظّواهر السّياقية من بناء الهيكل النّحوي، وجعل هذه الظواهر معًا وتفسيرها في ضوء الذّوق السليقيّ العربي الذي يكره توالي الأمثال وتوالي الأضداد، ويألف توالي الأشتات.

تعقيب:

[12] ينظر: المصدر نفسه، ص9.

1. إذا كان القياس حتميةً في دراسة نظام اللغة فإن التصور الوصفي لهذا الإجراء مقتصر على القياس الصّوري في النّحو العربي، الذي ذكره النّحاة العرب القدماء، كسيبويه (ت180هـ)، وابن جني (ت392هـ)، وابن السّراح (ت 316 هـ) ونحوهم، هو عندهم «توافق البناء أو المجرى أو العمل التحويلي بين أفراد الباب، وهي نظائر لهذا التّوافق نفسه، وقد يكون هذا التّوافق جاريا بالفعل في الاستعمال أو غير جارٍ».[13] وهذا جانب واحد فقط في القياس، يقاربه المنطق الريّاضي الحديث في تحديد العلاقات التي تحصل بين العناصر كعلاقة تكافؤ.
2. تهافت القول بأن الغرض الأول الذي وضع لأجله النحو تعليمي لا علمي، فأما من حيث الوضع الأول فمحاولة حصر الأبواب والمثل النحوية بعمليات حملية لإجراء بعضها على بعض عمل علمي خالص لا قِبلَ للوافدين على العربية باستكناه وضعه، وإنما حظهم منه إجراؤه، أما من حيث العمل النحوي الأول فإن كتاب سيبويه وحده كاف لرد هذه القولة، إذ لا يتصور أن يكون الكتاب مرجعا لتعلم قواعد اللغة العربية للمبتدئ فضلا عن العجمي. ويتصل هذا بموقف الكثير من المستشرقين القائلين بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي على شاكلة أدلبير مركس في أن الوضع الأول غير علمي البتة لأن الفكر النحوي العربي وقتها لم يبلغ هذه الدرجة من الدقة التحليل.[14]
3. قد تتعدّد المناهج في المجال اللّغوي الواحد، وهذا من باب التّضافر والتكامل، كالتقاء المنهج الوصفي بالمنهج التّاريخي في الدّراسة الواحدة مثلا، كما أنّ الثبات على منهج واحد ليس من صلب المعرفة اللّغوية، ولا المعرفة الإنسانية. لأنه يعد دراسة جزئية في اللغة، فكيف يمكن الحكم عليه بالتعميم.

ثالثا: الاستصحاب.

---

[13] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، دط، 2012م، ص159.

[14] ينظر: عبد الرحمان صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط1، ج1، 2007م، ج1، ص 44.

الاستصحاب هو إبقاءُ اللّفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النّقل، على الأصل، كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال، وهو البناء، حتى يوجد دليل الإعراب[15].

أما **من حيث أهميته** فقد رأى الأستاذ –رحمه الله– أن النحاة لم يعطوا الاستصحاب حقّه من العناية عند عرضهم لأصول النّحو، فيقول: «لقد دأبوا عند ذكر الاستصحاب أن يكتفوا بشرح المصطلح دون الدّخول في تفصيل النّظر، وأن يردّدوا مصطلحات مثل: أصل الوضع، وأصل القاعدة، والأصل المجهور، والعُدول عن الأصول، والرّد إلى الأصل، والوجه...».[16]

وما وجهه إليهم **أنّهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات**؛ لأنّهم اتّكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنّهم لم يجدوا من الضّروري إثباتها، لأنّ الاستصحاب كان عندهم من أضعف الأدّلة.[17]

ويحاول تمام حسان أن يضع هذا الأصل موضعه الصّحيح، **فجعله متوسطًا بين السّماع والقياس**، وهو بهذا يُخالف النّحاة في ترتيب أصول النّحو العربي، فقد وضع النّحاة الأصول مرتبة على السّماع، ثم القياس، تم الاستصحاب، ومنهم من لم يعتدَّ به أصلا من أصول النّحو العربي. ويُعلّل الأستاذ هذا التّرتيب بـ«أنّ القياس لا يكون إلاّ بعد أن يتّضح الأصل والفرع، ويُعرَفَ المطّرد من الشّاذ؛ فالنّحوي يبدأ بجمع المادة التي يُطلق عليها المسموع، ويُجري عليها الاستقراء والملاحظة، تم يُخضعها للتّصنيف حتى إذا ما استقامت له الأصناف (وهي الأبواب) واتّضحت معالمها بدأ في إنشاء هيكل بنيوي مُجّرد يُمثل تصورًا ما للتّفاعل بين الصُّور المختلفة لمباني اللّغة».[18]

---

[15] تمام حسان: الأصول ص69.

[16] المصدر نفسه، ص70.

[17] المصدر نفسه، ص: 122.

[18] المصدر نفسه، ص123.

وينتقد الأستاذ تمام حسان الإجراء العملي للاستصحاب، إذ كان على النّحاة أن يجردّوا صورا أصلية لعناصر التّحليل النّحوي قبل أن يتكلّموا فيما إذا كانت هذه الصّور تُستصحب في الاستعمال أو يُعدَل عنها.[19] ثم مثّل بلغات العرب التي تفردت في بابها، وتفصيلها آت في العنصر الموالي.

تعقيب:

إن ترك إثبات بعض المعلومات الشائعة في زمانهم ليس لضعف الاستصحاب وإنما لأن العمل الأكبر بالنسبة إليهم هو حصر أكبر عدد من الظواهر التي يمكن حمل بعضها على بعض وإجراؤها عليها، أما الاشتغال عن الأصول بشوارد اللغات أو الأبواب الدقيقة كان مناط البحث في وقت لاحق على زمن التقعيد.

رابعا: اللهجة أم لغات العرب؟

أما الجهة الأولى: فهي إطلاق مصطلح اللهجة على لغات العرب، **وأما الثانية** فتتصل بالاستصحاب، وهي الكلام على الموقف الذي تبناه النحويون في تخريج ما لا تنطبق عليه القواعد من لغات العرب. إذ إن إجراء الاستصحاب برد لغة من لغات القبائل إلى اللغة المشتركة غير سليم أصلا؛ ذلك أن ما استقل من الاستعمالات في لغات العرب لا يحكمه قانون اللغة المشتركة، إذ لا صورة له فيها، فضلا عن أن تكون فرعا. ويمثل لها بلغة (أكلوني البراغيث)، ويعلل إهمالها عند النحاة بأن الاستصحاب من أضعف الأدلة، ومثلها أهملت الكثير من اللهجات. ويرى أنّه عند التّخريج **لابد من الرّد إلى أصل مُتفق عليه؛** لأن القاعدة تقول: لا يجوز الرّد عن الأصل إلى غير الأصل. ومن هذا المنطلق **عدّ لغةَ أكلوني البراغيث أصلا لأصحابها؛** فلا يجوز تأويلها إلى أصول لغات أخرى تختلف عن أصول هذه اللّغة؛ لأن أصول اللّهجات الأخرى غير أصل في لهجة (أكلوني البراغيث).[20]

ويخلص إلى:

---

[19] المصدر نفسه، ص69.

[20] يُنظر: تمام حسان: الأصول، ص168.

- أن الاستصحاب لابد يشمل الأصل والعُدول والرّد في وقت معًا.
- أنّ نقاد التراث قديما وحديثا لم يفطنوا إلى خطورة تجريد فكرة الاستصحاب، وإن طبّقوها مع كلّ تقدير وتخريج.[21]
- أنْ ليس ثمة فرق حقيقي بين اللهجة وبين اللغة التي تربطها صلات بلهجات أخرى، ذلك أن اللهجات منذ الجاهلية (ويمثل لها بالعجعجة في قلب الياء جيما) **هي تأديات خاصة يسلطها المتكلم في حالة اجتماعية خاصة، أي أنها شكل من أشكال تنفيذ اللغة.**[22]
- أن القواعد النحوية هي التي قوضت دراسة اللهجات وحالت دون الوقوف على قوانينها، وإلا لكانت لغة كغيرها من اللغات الأصول (اللغة المشتركة).
- أن دراسة اللهجة بالتتبع والاستقراء الوصفييْنِ تجري على فرد بعينه؛ لأنها ظاهرة ديناميكية، بخلاف اللغة الفصيحة فإنها ظاهرة استاتيكية.[23]

النقد:

1. أن الفصيح ليس خاصاّ بلغة من اللّغات، بل بأي لغة يدعي النّاطق بها أنّه يتكلّم بلغته الأصلية التّي تعلّمها من بيئته الأولى دون أيّة لغة أخرى، ويبدو صراحة أنه لم يتأثر بلغة أخرى، فهو بذلك قصد بالمفهوم العربي عند العلماء القدماء، وهذا الفصيح يسميّه اللّسانيون بـ: (Native Speaker).[24] وليس التصور الأول القائم على فصل اللغة الفصيحة (المشتركة) عن اللغة الفردية (الأقلية).
2. أن فكرة المدونة اعتمدها اللّسانيون الغربيون، فيقولون إن المدونة عبارة عن مسموع مسجل يتكون من كلام تكلّم به بعض من يمثّل حق التمثيل اللغة المراد وصفها، وهذه المجموعة لا يجوز أن تمسّ بتغيير أو زيادة أو بزيادة أو بحذف، ويتوقف وصف اللغة بالاعتماد على ما

---

[21] تمام حسان: التراث اللغوي العربي، نظرة نقدية، مجلة فصول، المجلد الأول، 1980م، ص94.

[22] تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص177.

[23] المصدر نفسه، ص182.

[24] ينظر: هيام كريدية: الألسنيّة رواد وأعلام، دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ص196.

يوجد فيها ليس إلا.[25] إلا أن حقيقة الإجراء العملي للنحاة في استقراء المادة وتتبعها يتجاوز هذا التحديد إلى رقعة أوسع فترة أطول مما هو متصور نظريا بشروط الاحتجاج.

خامسا: اللحن.

كان اللحن عند الأولين خطرا على اللغة وسببا من أسباب وضع النحو، إلا أن موقف المتأخرين خاصة الوصفيين منهم مغاير تماما، فاللحن عندهم مزية تثري الرصيد اللغوي العربي؛ بحكم وجود كثير من الألفاظ غير العربية في العربية، ومنها القرآن الكريم، ولولا أن القواعد (المعيارية) الموضوعة في الصدر الأول لم تحصر اللغة لكانت العربية اليوم «على صورة أحدث عهدا في التاريخ ولكانت مصادر قواعدها أشعرا يمنعون الآن الاحتجاج بها في النحو واللغة، بل لربما صح الاحتجاج بشعر البارودي شوقي وحافظ وغيرهم...».[26]

تعقيب: الحقيقة أن وجود علاقة تلازمية بين اللحن وبين حصر الفصيح فكرة متصورة نظريا فقط، وإلا فإن الغايات التي وضع لأجلها النحو ليست مقصورة على هذه العلة، كما أن الاستعمالات الخاصة كاللهجات ليست من قبيل المردود نحويا وإنما هي من قبيل ما يأخذ حكما استثنائيا ولا يكون الحكم عليه بالشذوذ حكما بعدمِ وجوده وإنما بعدم دخوله في الكثيرة.

سادسا: المستوى الصوابي.

يقوم البحث اللساني الوصفي على رفض كل موقف معياري من اللغة؛ لأن المنهج الحقيق بالاتباع هو القائم على الإمساك عن الأحكام تخطئة وتصويبا، كما يتتبع الجزئيات ويستقرئها قصد الوصول إلى خصوصية جامعة.[27] إلا أن الأستاذ تمام حسان يقر مبدئيا بأن الميل إلى مطابقة المعايير الاجتماعية عند الفرد أمر غريزي مع محاولة إرضاء فرديته، (تقدم تفصيله في الكلام على القياس). فيميل إلى الصوغ القياسي دون وعي، أما الصوغ القياسي لدى المجتمع فهو واع عندما تنشئ

---

[25] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص264.

[26] اللغة بين المعيارية والوصفية، ص78.

[27] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010م، ص205

المجتمعات لغاتها القاعدية الخاصة. ومن هنا كان الحكم بالتصويب والتخطئة متجها إلى النظر في معيار المطابقة الاجتماعية، فصار الساوك اللغوي محكوما بعنصرين اثنين أولهما **الوضوح** (المعنى الوظيفي) والثاني **المطابقة** (المعنى الاجتماعي) ومراعاتهما معا تؤدي إلى مراعاة **المستوى الصوابي**.

ويضيف تمام حسان شرطا ثالثا في اللغة الأدبية، وهو **عنصر الجمال**، أما في لغة العلم فيستبدل عنصر الجمال **بالانسجام المنطقي**، دون المنطق أو الصدق بسبب تناقض المنهج الوصفي من جهة، ومن أخرى أنه يؤدي إلى فرض منهج على منهج، خلافا للمنهج العلمي، كما أن معيار الصدق والكذب غير وارد في حقل النظريات والتجارب العلمية.

ويتصل بهذا أن شيوع بعض الاستعمالات في المجتمع يحول دون صوغ أوزانها قياسيا؛ لأن مدار الصوغ القياسي على الذوق اللغوي العام، فما قبله الذوق العام (المجتمع) قبلناه وما طرحه طرحناه، دومنا نظر إلى أصل قياسه نحويا.

تعقيب: الحقيقة أن خروج الكثير من الصيغ عن القياس الذي وضعه النحويون في مثل صوغ المصدر من معتل الفاء الثلاثي أكل وأخذ على كل وخذ يكون بمقابل (عُلْ) خلافا لما جرى على القياس من أنه على (افْعَلْ) أنما هو باب من الأبواب التي تكون من قبيل الاستثناء في القاعدة لا أن المجتمع أجراها على وجه غير القياس، كيف والرواية والسماع هي الفيصل في تحديد ما هو من كلام العرب إعرابا وبناء، والأبوابُ التي حُكم بمعيارية قواعدها لها من التجريجات ما لا يكاد يحصر، فلا يُعدل إلى الحكم عليها بالضعف بلْهَ الشذوذ. وإنما هذا المحمل الذي أجراه الأستاذ لا يكاد ينطبق إلا نوع معين من الصوغ وفي مرحلة معينة من الاكتساب اللغوي، وليس نمطا مطردا يُحكم به على القواعد الموضوعة سلفا. وقد وضح ابن جني (ت392هـ) هذا الموقف في الخصائص إذ قال في باب تعارض السماع والقياس: «**إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه على غيره**».[28]

سابعا: أثر الفرد في نمو اللغة.

[28] ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، 1431هـ، ج01، ص119.

عرض الأستاذ تمام حسان قضية تأثير الفرد في نمو اللغة من مناح عدة:[29]

- **أولها**: أن **إغفال النحويين للجانب الاجتماعي للغة**، مما أدى إلى الكثير من الأخطاء، منها: إغلاق باب القياس، والقول بأن السليقة طبع لا اكتساب، والدخول في التمارين العقيلة والأمثلة التعليمية، وهو ما أدى إلى الوقوف عند حد معين من اللغة (المدونة)، وتعطيل ديناميتها.
- **ثانيها**: إمكانية تأثير الفرد على لغة المجتمع كما هو العكس، ومن صورها احتمال أن يكون الرواة حال جمع اللغة نقلوا عن فرد وافد ضيفا على قبيلة فينسبون لغته إليها خطأ، ومنها أن أسلوب الأدباء والنقاد خاص بهم، يعبر عن شخصيتهم، فيؤدي تعميم نتاجهم (النوعي) إلى شيوعه ليصير لغة عامة.
- **ثالثها**: أن الجانب الاجتماعي للغة هو النموذج اللغوي لأنه ذو طابع موضوعي تنظيمي، وما اللغة إلا مسلك اجتماعي يصب في نماذج معينة تقوم على الملاحظة والاستقراء والوصف[30]

تعقيب:

1. وضع الأستاذ تمام منهج المدرسة الاجتماعية مرجعا يناقش على أساسه هذه القضية دونما نظر إلى الإجراء الفعلي في الواقع.
2. أن النقل عن وافدٍ على غير قبيلته والخلطَ في نسبة اللغات احتمال نظري لم تقم به أية حجة، فلا يقام حكم على مجرد الافتراض. وإنما لها جانب جزئي فقط يتصل بقضية المستوى الصوابي السالفة، وهو إمكانية تأثير اللغة الأدبية التي ينتجها فرد معين بأسلوبه على جماعة المستعملين بحكم الشيوع أو القبول.

ثامنا: المعاني النّحوية.

---

[29] اللغة بين المعيارية والوصفية، ص86-91.

[30] اللغة بين المعيارية والوصفية، ص160، ومناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنّشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1986م، ص57.

اهتم تمام حسان بالمعنى النّحوي، ويرى أنّ الدراسات اللّغوية عند القدماء اتّسمت بالاتّجاه إلى المبنى ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعًا وعلى استحياء، ويهتم بالمعنى لأنّ كل دراسة لغوية لابّد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى وكيفيّة ارتباطه بأشكال التّعبير المختلفة، فالارتباط بين الشّكل والوظيفة هو اللّغة، **وهو العرف**، وهو صلة المبنى بالمعنى، فالمعنى عند تمام حسان له مفهوم خاصّ يختلف عن مفهومه عند النّحاة القدماء، يقول: "وللدّراسات اللّغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى، يُقويه ويُدعمّه أن المعنى في نظر هذه الدّراسات صدى من أصداء الاعتراف **باللّغة كظاهرة اجتماعية**، ونتيجة لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق **الثّقافة الشعبيّة** من عادات وتقاليد وفلكلور وأغانٍ ومناهج عمل وطُرق معيشيّة...، وهلمّ جرا... ومن هنا دعت **الحاجة المنهجيّة إلى تشقيق المعنى** إلى **ثلاثة معانٍ فرعيّة**، أحدها: **المعنى الوظيفي**... والثاني: **المعنى المنهجي للكلمة**، وكِلاهما مُتعدّد ومُحتمل خارج السّياق وواحد فقط في السّياق، والثالث: **المعنى الاجتماعي**، وهو معنى **المقام**، وهو أشمل من سابقيه.[31]

ونلمس من قول تمام حسان أنّه يسير على خُطى أصحاب المدرسة اللّغوية السياقيّة فهو يسير على خُطى فيرث، الذي يدرس اللّغة من منظور اجتماعي.

نقد:

لابد من بيان حقيقة علمية دقيقة وهي أن المعيارية في النحو العربي ليست إلا نتاجا للوصف والاستقراء اللذين نادت بهما اللسانيات الوصفية، إذ لا يتصور هذ العزل الفاضح بين اللغة والمجتمع فإن الوضع الأول للغة من حيث جمعها واستقراء قوانينها سابق على القوالب التي وضعت بعد التقعيد أي أن الاستعمال أسبق من التقعيد، فلا يتصور أن اللغوي أو النحوي وهو يتتبع اللغة يجردها عن السياقات الاجتماعية أو يسجل مفرداتها منفصلة عن استعمالها، وإلا كيف يمكن أن يجمع معاني تلك المفردات أو ما يدل عليه تركيب داخل المجتمع، فإن النحاة المتقدمين قد ميزوا بين النّظر إلى الكلام كخطاب استعمالي وصفوه قبل أن يجردوا قوانينه، وبين النّظر إليه كبنية مجردة.

---

[31] تمام حسان: اللّغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 1998م، ص28_29.

كما أن النظرية النحوية العربية الأصيلة قد بنيت على التمييز الصّارم بيت الجانب الوظيفي للغة من جهة، وهو الإعلام والمخاطبة؛ أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللّفظي الصّوري؛ أي ما يخصّ اللّفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النّظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدّلالية اللّفظية من جهة أخرى.

ونجد أن المتقدمين قد ردوا على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني، ولا يعني بها معاني الألفاظ بل معاني ما تركب منها مجتمعة، فضلا عن معنى التركيب في السياق الذي سُمعت فيه اللغة، ولا يتصور والحال هذه أن يغفل النحاة الوضع الأول الذي سار عليه العرب من أجل قواعد لاحقة على استعمال اللغة، وفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وهذا المسلك مردود إلى المعاني لا القواعد، قال أبو الفتح ابن جني: «فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه».[32]

خاتمة:

بعد عرض بعض المسائل اللغوية التي وقف عندها تمام حسان خلص البحث إلى أن هذه المواقف كانت في أغلب أحوالها نتاج نظرة مسبقة، في تأويل النظام اللغوي على مقاس وصفي خالص، وأن الإسقاط العمودي للمفاهيم الوصفية على المسائل النحوية ضرب من المغالطة من حيث إن الوضع المعياري للنحو العربي ما هو إلا نتاج لعمليات وصفية إجراءات استقرائية بصورة دقيقة جدأ، وإلا لما كان قياس نظام لغوي يبحث عن الصورة الاجتماعية للغة الاستعمال اليومي (كالفرنسية والإنجليزية) في قواعد غابرة تخص لغة قديمة (كاللاتينية) بنظام لغوي قار (النظام النحوي العربي) المبني أساسا على صف استعمال اللغة.

قائمة المصادر والمراجع:

[32] ابن جني، الخصائص، ج01، ص284-285.

1. تمام حسان: الأصول، دراسة استمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النّحو، فقه اللّغة، البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د ط، 2009م.
2. تمام حسان: التراث اللغوي العربي، نظرة نقدية، مجلة فصول، المجلد الأول، 1980م.
3. تمام حسان: اللّغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط3، 1998م.
4. تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000م.
5. حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2010م.
6. حلمي خليل: العربية وعلم اللّغة البنيوي.
7. عبد الرحمان الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، دط، 2012م.
8. عبد الرحمان صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط1، ج1، 2007م.
9. عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنّشر، الجزائر، دط، 2012م.
10. عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010م.
11. هيام كريدية: الألسنيّة رواد وأعلام، دار الكتاب، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ص196.
12. عثمان بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط04، 1431هـ.
13. مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنّشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1986م.
14. ميلكا إفيتش: اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000م.